توحيد أم تقسيم؟

الحياة - ٤/٧/٩٠

غسان سلامة *

■ ينسى اللبنانيون أحياناً انهم يسيرون عكس التاريخ. فبعضهم ما يزال يدعو للتقسيم والكانتونات، بينما الناس يشقون من تكاثر خطوط التماس، والحواجز المصطنعة، القديمة منها والمستحدثة. ونادراً ما راينا خطاً للتماس في لبنان ينشا ويغيب وكان القاعدة هي لا استمرار الحواجز بين الناس فحسب بل تكاثرها، كتزايد خلايا السرطان، لكي لا يبقى من ذاك البلد المعذب سوى اشلاء متناثرة، متحاربة، متنافرة. وان كان عمر حاجز «المتحف» من عمر الحرب اللبنانية، فحاجز «نهر الكلب» من عمر الحرب بين الموارنة، كما نشا حاجز «البربارة» لسنوات خلت للفصل بين موارنة الشمال وموارنة الجبل. وبين الطوائف الأخرى، بل وفي داخل كل من هذه الطوائف، حواجز دامية نشأت، واخرى كثيرة، مرشحة للاستحداث.

وتعلو في السودان دعوات تقسيم البلاد بين الشمال والجنوب، لعجز النظام الراهن، مثل عجز الانظمة السابقة عن ايجاد حلول حقيقية للتعددية الاثنية والدينية التي تصبغ حياة السودان منذ استقلاله. والناظر البعيد لأحوال السودان، قد يفوته منظر الحواجز الكثيرة الأخرى التي تفصل لا الجنوب عن الشمال فحسب، بل هي تفصل ايضاً بين الشماليين وفقاً لاهوائهم وقبائلهم، وبين الجنوبيين لاختلاف اثنياتهم وعقائدهم. «فيشلّع» السودان على شظايا بشرية تضم كل منها قبيلة او عنصراً... حتى ينقسم العنصر الواحد، وتنشطر القبيلة الواحدة، شظايا اصغر فاصغر.

وتسمع دعوات انفصالية جديدة في الوسط القبائلي الجزائري الذي لم يشارك ابناؤه عموم الجزائريين في تفضيلهم للتيار الاسلامي، فاصبح اليوم معزولاً عن تيار سياسي واسع في الأكثرية العربية. واصبحت مخاطر التنافر الداخلي في الجزائر اكبر من أي وقت مضى.

وبينما تنشأ هذه التيارات الانفصالية وتتزايد، نرى المجموعة السوفياتية، آخر امبراطوريات القرون الماضية، مصابة بالترهل، ومهددة كما لم تكن يوماً منذ بطرس الأكبر، وعلى الأقل منذ الثورة البولشفية، بالتحوّل الى سلسلة من الجمهوريات - الشظايا، بدءاً بجمهوريات البلطيق وانتهاء باسيا الوسطى الاسلامية.

وفي جمهورية افريقيا الجنوبية، يتنامى تيار واسع هدفه الرد على تنامي قدرات الأكثرية السوداء، من خلال انشاء دولة بيضاء مستقلة داخل جزء من الجمهورية. فيصبح الانعزال والانفصال هو خط الدفاع الأخير للاقلية البيضاء التي اصبحت عاجزة عن السيطرة على مجمل البلاد.

ويلمس اي مراقب للنزاع القديم بين العرب واسرائيل محاولة جاهدة لتنفيذ تقسيم فلسطين، ولو بعد نصف قرن من التاخير. فالمطالبة بانشاء دولة فلسطينية على جزء من فلسطين يقابلها اعتراف بدولة اسرائيل على الجزء الآخر، والاكبر من ارض فلسطين. والذين يؤيدون المطلب الفلسطيني هذا مرغمون، مثلهم مثل الذين يعارضونه، على الاعتراف بان المطالبة المتأخرة بقرار التقسيم اعتراف ضمني بالعجز عن ابقاء فلسطين موحدة داخل اطار علماني ديموقراطي كما كان المناضلون الفلسطينيون يريدون لسنوات قليلة خلت. والقبول بتقسيم فلسطين، من هذا المنظار، هو رضوخ لأهون الشرين: تقسيم البلاد، بدلاً من الخيار الآخر الوحيد المعقول، والذي يجري تنفيذه تدريجياً منذ سنة ١٩٦٧، أي توحيد فلسطين على أيدي مغتصبيها ولمصلحتهم.

هذا هو منطق التقسيم، وكما نرى، فهو منطق ما زال قوياً، واسع الانتشار. والذين يراقبون احوال كندا مثلاً يعلمون ان امكانية استقلال مقاطعة كيبيك عن المجموعة الكندية ليست امراً نظرياً، او هي لم تعد كذلك. ونعلم جميعاً ان يوغوسلافيا مهددة في أي لحظة بالانفجار لشظايا متفرقة، بدءاً من سلوفانيا في الشمال، وانتهاء بالجبل الأسود في الجنوب حيث تنزع الأكثرية الاثنية الالبانية للانفصال. هذا هو منطق الانفصال، والانعزال، والانقسام، وهو تيار قوي الساعد، حيّ، يهدد العشرات من الدول القائمة من كندا الى الصين، مروراً بالاتحاد السوفياتي وبغيره من الدول.

بالمقابل، فاننا نشهد تياراً توحيدياً في غير منطقة من العالم. وان كان علينا كعرب ان نبدأ بمثال من عندنا، لفرضت اليمن الموحدة نفسها علينا فوراً. فاليمن قسّمها الاستعمار الى شطرين، ورأى أهلها توحيدهما. وان كانت مشاكل التوحيد كثيرة، وان كان المجتمع اليمني نفسه مقسماً مذهبياً وقبلياً، فارادة التوحد حقيقية لا يستهان بها.

وفي النظام الدولي، فالمثال الأبرز على ارادة التوحّد هو طبعاً مثال المانيا التي خطت لأيام خلت خطوة أساسية، ربما هي الخطوة الجوهرية، بتوحيد المال والاقتصاد. وأياً تكن مؤثرات البيريسترويكا على اوروبا الوسطى، فتوحيد المانيا حدث تاريخي هائل. ولن تمضي ستة أشهر من الآن الا وتكون المانيا قد أتمت توحدها السياسي من خلال انتخابات عامة، تخوضها أحزاب موحدة على طول رقعة البلاد. ففي مطلع تشرين الأول (اكتوبر) المقبل ستتوحد الأحزاب من على طرفي جدار برلين المهدوم. وفي انتظار ذلك بدأ برلمانا البلدين السابقين بالتصويت على قرارات مماثلة روحاً ونصاً، كمثل قرارهما التاريخي بالاعتراف بحدود المانيا الموحدة كما هي اليوم حدوداً نهائية. وفي استطلاعات الرأي الأخيرة بدا ان الالمان يفضلون اسماً موحداً لبلادهم الموحدة وهو فقط «المانيا»... كما علينا ان نعتاد القول عن بلاد اليمنيين بانها «اليمن» فقط.

وابعد من اعادة توحد البلدان المنشطرة اصطناعياً (كاليمن والمانيا)، نلمس منطق التوحد في الخطوات المتسارعة التي تسير عليها اوروبا الغربية لتوحيد اقتصادها. فأول تموز (يوليو) الحالي لم يكن يوم توحيد عملة شطري المانيا فحسب، بل كان ايضاً موعداً لتنفيذ خطوة جبارة على طريق الوحدة الاوروبية، من خلال البدء بتنفيذ حرية انتقال الرساميل المطلقة بين دول المجموعة الاثنتي عشرة. ومن المتوقع ان تليها خطوات أخرى متعلقة بانتقال البشر بصورة حرة مطلقاً، وبانشاء مصرف مركزي موحد لعموم المجموعة، ناهيك عن تبني عدد من التشريعات الاجتماعية والاقتصادية الموحدة.

والذين تحكمهم صورة الاتحاد السوفياتي وهو يتمزّق، عليهم ان ينظروا بتمعن الى صورة اوروبا وهي تتوحد. فالمساران بالأهمية نفسها ذلك ان تمزق امبراطورية هرمة أمر مهم للغاية. ولكن ان تقدم دول سيّدة، مصنعة قوية اقتصادياً على التنازل الحقيقي، التدريجي، المبرمج، عن رموز ووسائل أساسية لسيادتها، فهو أمر، بالمنظار التاريخي، اعظم خطورة. لأن التخلي الحر عن السيادة هو عنوان المستقبل، بينما تمزق الامبراطوريات صورة عن ماض سحيق لم يعد متلائماً مع متطلبات العصر. وقد ينتهي القرن العشرون بخلاصة ان التوحد الاوروبي، لا غيره من الأحداث الجارية في الشرق والغرب، هو أهم احداث الحقبة على الاطلاق، وهو العلامة الأقوى لما سيكون عليه القرن المقبل.

ذلك ان عدد الدول السيّدة في العالم يتارجح من مرحلة الى اخرى بين التزايد والتناقص. فالاتجاه السائد حتى مطلع القرن العشرين كان اتجاهاً نحو تناقص عدد الدول السيّدة من خلال نشوء الامبراطوريات الشاسعة، او من خلال سيطرة الدول الاستعمارية على دول سيّدة سابقاً في آسيا وافريقيا. اما الاتجاه السائد في القرن العشرين فكان على العكس اتجاهاً نحو تزايد الدول تزايداً سرطانياً بدءاً بتفكيك عرى السلطنة العثمانية وامبراطورية الهابسبورغ في الحرب العالمية الأولى، مروراً بتقسيم المانيا وكوريا وفيتنام غداة الحرب العالمية الثانية وانتهاء بافول عصر الامبراطوريات الاستعمارية، ونشوء «الدول» السيّدة من الهند الى نيجيريا، ومن السودان حتى انغولا.

من هنا علينا ان نفهم بوضوح، ان التاريخ البشري كان مليئاً بالحقب المتناقضة: حقب تزايد فيها عدد الدول والممالك، وحقب أخرى شهدت على العكس ميلاً واضحاً لتناقص عدد الدول، ولتوحدها. واهمية توحد المانيا حالياً، واهمية توحد اوروبا الغربية ايضاً، هي ليست في حصولها فحسب، بل ايضاً في حصولها بالطريقة السلمية الديموقراطية التي نعرفها. فالمراحل التاريخية السابقة التي كانت تشهد تيارات توحيدية كانت مليئة بالحروب، وكان التوحيد يتم اجمالاً بالضم القسري، والفتوحات العسكرية، بينما يجري التوحد الآن من خلال صندوق الاقتراع، ومن خلال المعاهدات والاتفاقات القانونية. وان كانت الدول حريصة على سيادتها في السابق حرصاً مطلقاً، فاننا

نشهد اليوم استعداداً للتخلي المدروس عن بعض مكونات السيادة، وميلاً حقيقياً لاعتبار السيادة القانونية امراً نسبياً لا تصح فيه المقولات البالية التي تجعل من سيادة الدول امراً أقرب للعقيدة الدينية منه لاعتبارات السياسة ومصالح الشعوب الحقيقية.

ومع التحولات المتسارعة من حولنا، يحق لأي مراقب ان يصل لخلاصة متناقضة: فالاتجاهات التقسيمية والانفصالية متعددة وفعالة، والاتجاهات التوحيدية هي ايضا متزايدة وفعالة. وان كان خطر التقسيم يداهمنا في لبنان او السودان، فنشوء التجمعات الاقليمية العربية في الخليج والمغرب، كما في المشرق، يحمل في طياته اتجاهاً تنسيقياً واضحاً قد يتحول الى مسارات توحيدية في المستقبل. وكان التوحّد والانقسام رياضيان يتسابقان، يفوز احدهما هنا، وينتصر الآخر هناك. بل وكان الدعوات الانفصالية تغذّي من حيث لا تريد ولا تشاء نزعات توحيدية مناقضة، كما ينتج الجسم البشري خلايا دفاعية تذود عن صحته بمواجهة الامراض والأوبئة. وفي المقابل فان تجمعات صغيرة هنا وهناك تتجه للتقوقع بفعل جنوح الاكثريات للتوحد. فالتوحد يغذي الانفصال لدى البعض، والتقوقع ينتج ويسرّع الاتجاهات التوحيدية لدى البعض الآخر.

بين هذين التيارين الجامحين، ماذا نختار؟ وبالأحرى هل لنا القدرة على الاختيار، ام ان المنطق السائد في العالم سيسود ايضاً عندنا، نحن العرب، لأننا دول تابعة، هشة، تتأثر بما يجري في العالم وقلما تؤثر فيه؟ هل سيرغمنا الأقوياء على التشرذم بينما هم يتوحدون، ام اننا سنسير في ركابهم، نتوحد عندما يتوحدون، ونتشرذم عندما يتخاصمون؟ وبالتالي فما هو المنطق السائد عندنا: هل ستتشرذم الهند، وتنقسم باكستان، ام تبقى الدول الواحدة موحدة وتتوحد الجماعات المتشرذمة بدءاً بالجماعة العربية؟

التوحيديون يشيرون الى المانيا بالبنان، والتقسيميون لا يفكرون الا بالتيارات الانفصالية داخل الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا والهند وغيرها من الدول الكبيرة الجامعة للاثنيات والشعوب.

اما الواقع، فانه يفرض علينا ان نعترف بادئ ذي بدء ان التقسيم لم يحل مشكلة في أي بلد تم تطبيقه فيه. بل على العكس فقد أدى تقسيم الشعوب الى دول مختلفة الى ويلات كبيرة. لقد أدى تقسيم كوريا وفيتنام والصين والهند وفلسطين والمانيا غداة الحرب العالمية الثانية الى مصائب هائلة تتجاوز اهميتها الفوائد القليلة السطحية التي كان التقسيم يقدمها. فتقسيم هذه الشعوب أدى كما نعلم الى تهجير الملايين من البشر من بيوتهم، والى اضعاف الدول المقسمة واستسهال السيطرة عليها من الخارج. كما أدى التقسيم اجمالاً الى حروب لا تعد ولا تحصى بين الدول المنقسمة... فحرب كوريا كانت مدمية، وحرب فيتنام ايضاً، وتنافر الصين الشعبية مع تايوان أدى الى مشاكل كبرى. ووقعت المانيا المقسمة تحت سيطرة القطبين الكبيرين، بينما أدى قيام باكستان الى تهجير الملايين، والى خسائر اقتصادية هائلة، والى سلسلة من الحروب الدامية بين الهند وباكستان، ثم بين باكستان وبنغلادش... وهي حروب لم تهدأ وقد تشتعل في أية لحظة في مقاطعة كشمير. ولا ضرورة طبعاً لتعداد النتائج المأسوية التي أدى اليها تقسيم فلسطين سنة ١٩٤٨.

وعلى الرغم من هذه المآسي الواضحة، وعلى الرغم من استفادة الدول العظمى من تقسيم الدول ومن شرذمة شعوبها، فانه ما زال هناك من يرى في تقسيم الدول حلاً لمشاكلها، وكأنه عاجز عن التعلم من المآسي الحاصلة لغيره، أياً كان وضوحها. وهناك اليوم من يدعو لتقسيم الهند بعدما قسمت مرة اولى سنة ١٩٤٧، وتقسيم باكستان بعد ان خسرت البنغال سنة ١٩٧٢، وتقسيم السودان وقبرص واثيوبيا وسري لانكا، ناهيك عن لبنان. نعم هناك من ما زال يدعو للتقسيم حلاً، متناسياً ان تقسيم الهند وباكستان أدى الى هجرة ١٧ مليون نسمة في موجة بشرية واحدة دون ان يحل مشكلة بين البلدين. هناك من يدعو للتقسيم متناسياً ان حوالي ١٥ مليون نسمة أخرى قد قضوا ضحية الحروب المشتعلة داخل الدول المقسمة او بينها!

لذا وجب علينا، قبل التحدث عن فوائد التوحد النظرية، لا سيما من خلال انشاء التجمعات الاقتصادية العصرية، ان نعترف بوضوح ان التقسيم لم يحل مشكلة في العالم. بل وجب علينا ايضاً ان نعترف بأن السيادة المزعومة ليست امراً قانونياً دستورياً في عصرنا هذا، وان تكاثر الدول ليس علامة لصحوة الشعوب، بقدر ما هو يرمز الى ضعفها وهشاشتها وعجزها عن التوحد مع جاراتها. وعلينا الاعتراف ايضاً ان التحرر الوطني الذي انخرطنا فيه بحماسة، مثلنا مثل جل شعوب العالم الثالث، قد افضى الى مازق خطير: مازق تعدد مراكز القرار، وشرذمة الأسواق الاقتصادية الطبيعية، وتقييد حرية الانتقال. فما بالك ان زاد الطين بلّة من خلال موجة جديدة من التشرذم قد تفضي لتقسيم الدول الهشة القائمة مرة اخرى وثانية وثالثة حتى تصبح مجموعة من الشظايا الطائفية والاثنية الهائمة على وجهها، الباحثة عن سيادات وهمية، بينما العالم الأول يسير بخطى ثابتة نحو التنسيق والتوحد؟

ام ان التناقض بين المشاهد يعجبنا. فنرى الالماني يدخل فرنسا دون ان يوقفه حاجز حدودي، على الرغم من حروب طاحنة ثلاث (١٨٧٠، ١٩١٤، ١٩٣٩) بين هذين البلدين. ونرى في المقابل الوفاً من اللبنانيين ينتظرون في الشمس الحارقة ساعات طويلة قبل ان يسمح لهم مسلح متغطرس بالمرور من منزلهم الى مكان عملهم. وهل علينا ان نقبل بأن يصبح «نهر الراين» جسراً للعبور الحر لعموم الناس، بينما يمسي «نهر الكلب» حاجزاً يفصل بين الأخ وأخيه؟

---

* استاذ العلوم السياسية في جامعة باريس الأولى.